

فروق الصيغ الصرفية في كتاب "الكاشف عن حقائق السنن للطبي ت (743هـ)"

م. د. أمية غانم أيوب

العراق / جامعة الموصل / كلية الآداب

الإيميل: umayah.g.a@uomosul.edu.iq

رقم الهاتف: 07511335892

07717069896

ملخص البحث

تناول هذا البحث ما يتصل بالدلالة ضمن أبنية الأفعال، وما يتعلق بالزيادة ومعانيها في نماذج من الامثلة التي يرجع معظمها إلى ما كان على "فعل" و "أفعل" وذلك لأن هذين الوزنين يمثلان باباً من أبواب الصرف وقد شاع خطأ الناس في استعمالها، ويلاحظ أحد الدارسين أن الخلط بين "فعل" و "أفعل" شاع منذ القرن الثالث الهجري وكما نعلم أن هناك كتباً خاصة لـ "فعلت" وأفعلت" كانت للأصمعي، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي اسحاق الزجاج، أو الجواليقي وغيرهم...". وقد عدّ حسين نصار هذين الوزنين من أهم اسباب الخطأ الذي وقع فيه الناس وإن معظم ما جاء على هذين الوزنين من أمثلة في مصنفات اللحن ورد في سياق التنقيف اللغوي لإبعاد الناس عن الوقوع في الخطأ، وإن دراسة الفعل المزيد (بالهمزة) ومحاولة التعرف على أثر الحرف الزائد في دلالة الفعل واستعماله ترتبط بموضوع (الفروق في اللغة) وقد لفت إليه أئمة اللغويين والنحاة.

الكلمات المفتاحية: فروق، صيغ صرفية، صيغ فعلية.

Differences in Morphological forms in A book "Al-Kashf fi Haqiqat al-Sunan by Al-Tibi (743 AH)"

L. Dr. Umayad Ghanim Ayoob

Iraq / University of Mosul / College of Arts

Email: umayah.g.a@uomosul.edu.iq

phone number: 07511335892

07717069896

Abstract

This research dealt with what is related to the meaning within the structures of verbs, and what is related to the increase and its meanings in examples of examples, most of which go back to what was on "fa'l" and "af'al", because these two meter represent one of the chapters of morphology, and it is common for people to make mistakes in using them, and one notices Scholars say that the confusion between "fa'al" and "af'al" has been widespread since the third century AH, and as we know that there are special books for "fa'alat and fa'al"

that were by Al-Asma'i, Abu Ubaid Al-Qasim bin Salam, Abu Ishaq Al-Zajaj, or Al-Jawaliqi and others..."

Hussein Nassar considered these two meters to be among the most important reasons for the error that people made, and most of the examples of these two meters in melody works were mentioned in the context of linguistic education to keep people away from making mistakes. Studying the verb "more" (with the hamza) and trying to identify the effect of the letter The excess in the meaning of the verb and its use is related to the topic (differences in language), and imams of linguists and grammarians have drawn attention to it.

Keywords: Differences, Morphological forms, Verbal forms.

فروق أبنية الأفعال

تناول هذا المبحث ما يتصل بالدلالة ضمن أبنية الأفعال، وما يتعلق بالزيادة ومعانيها في نماذج من الأمثلة التي يرجع معظمها إلى ما كان على "فَعَلَ" و"أَفْعَلَ" وذلك لأن هذين الوزنين يمثلان باباً من أبواب الصرف، وقد شاع خطأ الناس في استعمالها، ويلاحظ أحد الدارسين أن الخلط بين "فَعَلَ" و"أَفْعَلَ" شاع منذ القرن الثالث الهجري، وكما نعلم أن هناك كتباً خاصة: لـ"فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ" كانت للأصمعي، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي إسحاق الزجاج والجواليقي وغيرهم

وقد عدَّ حسين نصار، هذين الوزنين من أهم أسباب الخطأ الذي وقع فيه الناس، وأن معظم ما جاء على هذين الوزنين من أمثلة في مصنفات اللحن ورد في سياق التثقيف اللغوي لإبعاد الناس عن الوقوع في الخطأ⁽¹⁾. وإن دراسة الفعل المزيد (بالهمزة) ومحاولة التعرف على أثر الحرف الزائد في دلالة الفعل واستعماله ترتبط بموضوع (الفروق في اللغة) وقد لفت إليه أئمة اللغويين والنحاة، كما ورد في (فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ) عند الزجاج، وذلك بدراسة الفرق بين (الفعل الثلاثي المجرد) ومزیده (بالهمزة)، وقدّم له بقوله هذا كتاب تذكر فيه ما تكلمت به العرب على لفظِ فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ والمعنى واحد، وما تكلمت به على لفظ (فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ) والمعنى مختلف، وما ذكر فيه فعلت وحده، وما ذكر فيه أفعلت ... وهذا يُعين على معرفة لغات العرب فيما جاء من الثلاثي متفقاً مع المزيد بالهمزة، وكما يفيد في معرفة الفرق فيما جاء مختلفاً، كما ذكرنا، في الفعلين "قسط وأقسط" فإن "قسط" يأتي بمعنى عدل وجار، وهذا فعل مجرد من (الأضداد)، وإن شاع استعماله في معنى الجور، فإن زیدت الهمزة صار بمعنى (عدل) كأنهم زادوا الهمزة لسلب الدلالة على الجور من معنى الفعل، وكذلك يدخل (التضعيف والتكرير) في أبنية الأفعال للدلالة على كثرة الفعل ومبالغته كما في الفعل (بَكَرَ) وما إلى ذلك من الصيغ الفعلية المختلفة الدلالة⁽²⁾. إذاً

(1) مصنفات اللحن والتثقيف حتى القرن العاشر الهجري، أحمد محمد قدور: 203.

(2) ينظر: أبنية الأفعال، دراسة لغوية قرآنية، د. نجا الكوفي: 7-8.

فإن دراسة معاني الفاظ الأفعال ودلالاتها من الأمور الضرورية في معرفة دلالة الألفاظ والكلمات من معانٍ عامة ودقيقة.

1- افتراق (فعل وافتعل)

بكر - وابتكر

ورد في كاشف الطيبي تفسير لدلالاتي الفعلين (بكر وابتكر) إذ قيل في ذلك: أن "بكر مبالغة (بكر) بالتخفيف، وهو من - البكور - أما (ابتكر) معناه: أنه: أدرك باكورة الخطبة، وهي أولها، وأن التبكير: هو الإسراع في أي وقت كان" (1) لقوله (ﷺ): "مَنْ عَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاعْتَسَلَ، وَبَكَرَ وَابْتَكَرَ، وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ وَاسْتَمَعَ، وَلَمْ يَلْغُ، كَانَ لَهُ بِكَلِّ خُطْوَةٍ عَمَلُ سَنَةٍ: أَجْرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا" (2). انطلق الطيبي في تفسيره لـ(بكر) لما ورد في ذلك في اختلاف بالصيغ فدلالته جاءت للمبالغة وهو (فعل) والغالب على هذا المبالغة، وهو أول الشيء، ومقدمته، وكما يحمل في دلالته أيضاً معنى (السبق والعجلة). أما (ابتكر) فوزنه (افتعل) وهذا الفعل يحمل قوة المعنى وزيادة على فعل لما فيه من زيادة في اللفظ على فعل.

وفي الحقيقة أن دلالة (البكر) في اللغة، تدور حول معنى واحد وهو: أول الشيء، وهذا في جميع استعمالاتها، وقد أيدته الخليل: إذ قال البكر من كل شيء أوله، فيقال: بقرة بكر، أي فتية لم تحمل بعد (3). وجعله ابن فارس أن: "الباء والكاف والراء، هي من أصل واحد، يرجع إليه فرعان هما: الأول: هو أول الشيء وبدؤه، والثاني مشتق منه، وقيل: التبكر والبكور والابتكار: المضيء في ذلك الوقت" (4). وقد وافق الجوهري (الخليل وابن فارس)، وذكر أنها بمعنى واحد (5). وقيل إن (البكرة) هي: البكر، وذكر سيبويه، ولا يستعمل إلا ظرفاً، ومنه الابتكار: اسم من البكرة، كالإصباح، وهذا قول أهل اللغة (6).

وعند الفيومي أن "البكر، بانه قعد، ودلالته: أسرع أي وقت" (7).

(1) الكاشف: 1276/4.

(2) سنن أبي داود، الأرئوط: 259/1، باب (في الغسل للجمعة) وشعب الإيمان: 406/4، رقمه 2728 باب (فضل الجمعة)، وينظر: الكاشف: 1276/4.

(3) ينظر: العين: 364/5.

(4) مقاييس اللغة: 287/1.

(5) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية: 597/2.

(6) ينظر: لسان العرب: 76/4، والقاموس المحيط: 354، وتاج العروس من جواهر القاموس: 236/10.

(7) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: 58/1.



ويتصور منه (معنى التعجيل)، وذلك لتقدمها على سائر أوقات النهار، كما قيل لكل متعجل في أمرٍ (بكر) وبادر، وهذا ما قصدته الطيبي (1). ومن المعاني الأخرى للفعل (بكر) ما قاله ابن الأنباري أن (بكر) تأتي بمعنى (تصدق) قبل خروجه، بدليل قوله (ﷺ): "باكروا بالصدقة، فإن بلاء لا يتخطاها" (2). أما الفعل (ابتكر) فذكر معناه الطيبي في الحديث: "أدرك أول الخطبة" (3) ولعل ذلك يرتبط بمعنى الأول من كل شيء (أي: مقدمة الشيء)، وقيل: من مجازة أن (ابتكر): ما أخذ أول الثواب، وسبق إليه، وهو مأخوذ من باكورة الفاكهة (4)، وهي أول ما ينبغ منها، فيقال: ابتكر: إذا جنى الباكورة.

فإن الرباط الوثيق في صيغة (افْتَعَلَ) ومعنى القوة في الفعل أو في إدائه، هو المعنى الذي ألمح إليه كثير من القدماء، بعبارة التصرف والاجتهاد. فالسمة الجامعة بين الفعلين (أول الشيء وباكورته) ولكن صيغة (فعل) تختلف عن صيغة (افتعل) لما فيه من تغاير بينهما، وهذا أدى إلى اختلاف دلالة الفعلين، ف(بكر) غير (ابتكر)، ففي (ابتكر) دلالة الفعل أقوى من (بكر)، فدلالة التشديد في الفعل تحمّل معنى (السرعة) في تأدية الأمر. وقيل أن الفعل (بكر) يشدد ويخفف، فمن خفف الفعل، ذكر معناه: أنه خرج من بيته باكراً، ومن (شدّد) معناه: اسرّع إلى الصلاة، وبأدّر إليها (5). وجاء في تأويل (ابتكر) قولان: أحدهما: يقال: يقال: حَضَرَ أول الخطبة وهذا بدوره مشتق من باكورة الثمرة، ويراد (أولها) والثاني: أنه: ابتكر العبادة مع بكورة فيه (6). ومن المعروف أن العرب كانت إذا بالغت في الشيء، اشتقت من اللفظة الأولى على غير بنائها، ثم اتبعوها وإعرابها (7).

إذاً نستنتج أن الفعل (بكر)، في الحديث: لإرادة التكلف والمبالغة في الدخول إلى خطبة الجمعة، وهو أول الشيء ومقدمته (8). وأما (ابتكر) أراد بذلك الفعل وعَمَدَ إليه من ذات نفسه، وهي إصابة باكورة الجمعة، كما ذكرها الطيبي، أي: حضر صلاة الجمعة من أول الشروع بأعمالها. ومن التأويلات الأخرى أنه ربما أراد بـ"بكر": أنه راح بالساعة الأولى، وابتكر: فعل فعل المبتكرين كصلاة وقراءة... (9). فنلمس أن المخالفة بين (الفعلين) لم تقع لاختلاف المعنيين وإنما معناه واحد، وإنما أراد بذلك التأكيد (10). ويبحث الحديث على مشروعية الغسل يوم الجمعة، وعلى مشروعية المشي والدنو من الإمام، أو الاستماع إليه

(1) ينظر: الكاشف: 1276/4.

(2) معالم السنن: 108/1.

(3) الكاشف: 1276/4.

(4) ينظر: النظم المستعذب: 114/1.

(5) ينظر: تهذيب اللغة: 226/10.

(6) ينظر: النظم المستعذب: 114/1.

(7) ينظر: شرح أبي داود، العيني: 168/2.

(8) ينظر: الإيجاز في شرح سنن أبي داود النووي: 31.

(9) الإيجاز في شرح سنن أبي داود: 31.

(10) ينظر: التحرير لإيضاح معاني التيسير: 166/5.



وترك اللغو وإن الجمع بين هذه الأمور سببٌ لاستحقاق ذلك الثواب الجزيل⁽¹⁾. وكان منطلق الطيبي في بيانه الفرق بين الصيغتين صرفي وهذا واضح في بيانه ذلك لدلالة الفعلين.

بكر

(ابتكر)	(بكر)
1- وزنه (افتعل) مبالغة مع قوة في الفعل	1- وزنه (فعل) مبالغة ل(فعل)
2- ابتدعه واستنبطه غير مسبوق إليه كأن	2- أول كل شيء ومقدمته
أول من سبق إلى فعله	3- الإسراع في الشيء
3- أدرك الخطبة من أولها	

2- افتراق (فعل وأفعل)

قسط - وأقسط

أخبر الطيبي فيما ذكر عن البغوي في بيانه الفرق بين ثنائية الفعل (قسط وأقسط)، فقال: (القسط) بالكسر: "العدل، والأصل فيه: النصيب. يقال منه: قسط الرجل - إذا جار - وهو أن يأخذ قسط غيره وأما الفعل (أقسط) إذا عدل - وهو أن يعطى نصيب، ويحتمل أن الألف أدخل فيه لسلب المعنى، كما أدخل في كثير من الأفعال، فيكون الإقسط ازالة القسوط"⁽²⁾، وقد عزز ذكر لفظ (القسط) في الحديث الشريف بصيغة (الجمع) عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال، قال رسول الله (ﷺ): "إِنَّ الْمَقْسُطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ، وَكُنَّا يَدِيهِ يَمِينٍ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُّوا"⁽³⁾ وتعليقاً على كلامه (عد) القسط من الأضداد، إذ إن الفعل (أقسط)، الهمزة هنا سلبت معنى الفعل وقلبت إلى نقيضه، ف(قسط) بمعنى: عدل، و(أقسط) بمعنى: ظلم وجار، فإن أصل الفعلان مادتهما واحدة، ولكن معناهما متباين. فحقيقة الأمر، أن فيما رأى الطيبي من كلام البغوي: في توضيحه دلالة (القسط)، لأن القسط في اللغة: "أصلٌ صحيح يدل على معنيين متضادين، والبناء واحد"⁽⁴⁾.

وأكد ذلك ابن الأنباري (ت: 328هـ) بقوله: قسط الرجل: إذا عدل، وقسط: إذا جار. والجور أغلب على (قسط)، وذكر أن الفعل (أقسط) بالألف: إذا عدل لا غير⁽⁵⁾. وهذا ما ذهب إليه اللغويون أن (قسط) من الأضداد، بمعنى (عدل وجار)، وفرق ابن منظور، إذ قال: "أقسط يقسط، فهو: مقسط: إذا عدل، وقسط

(1) ينظر: المصدر السابق: 166/5.

(2) الكاشف: 2571/8، وينظر: شرح السنة: 63/10.

(3) صحيح مسلم: 1458/3، رقمه (1827)، باب (فضيلة الإمام العادل)، والتاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول:

38/3 (فيما يجب على الأمير)، وينظر: الكاشف: 2571/8.

(4) مقاييس اللغة: 85/5.

(5) ينظر: الأضداد: 58، وأبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية: 39.

يقسط، فهو قاسط: إذا جار، فكأن الهمزة في أقسط: للسلب⁽¹⁾. وقيل إن (الجور) لا يأتي، إلا باستعمال واحد، وهو فعل (قسط) وأما في (العدل) لغتان: هما (قسط، وأقسط). وقسط بغير (الألف)، مصدره القسوط، والقسط (بفتح القاف) والقسوط هما مصدران للفعل (قسط). ومن استعملات المادة، يأتي (القسط) بمعنى (النصيب)، وقد ذكره ابن فارس، في مقاييسه ذاكراً مختلف الاستعمالات، وقال من (الباب الأول) القسط (النصيب)⁽²⁾، ومنه: اشتق القسطاس (الميزان)⁽³⁾. كما في الذكر الحكيم: ﴿ پ پ پ ﴾ [الإسراء: ٣٥].

فالفرق ليس فقط في الصيغة الصرفية، وإنما أيضاً في دلالة الفعل، فصيغة الفعل (قسط) على وزنه (فعل) أما (أقسط) وزنه (أفعل)، فإن دلالة الهمزة تدل على تعدي الفعل، وتغير المعنى بين الصيغتين (فالأولى مجردة) أما صيغته (الثانية بالهمزة متعدية)، وهذا ما ذكره أيضاً أبو حاتم⁽⁴⁾. وقيل: "هذا من غرائب الأفعال في الدلالة بين المجرد والمزيد (بالألف) التي هي للسلب"⁽⁵⁾. وإن صيغة الفعل (أقسط) الرباعي، وهو من باب (أفعل التفضيل) قصد به الزيادة المطلقة، من القسط الذي بمعنى (العدل) وهو من المشترك، تدل أفعالها على المعاني وازدادها⁽⁶⁾. وإن وُجب اختلاف في المعنى، فهذا راجع إلى تصاريح اللفظة لأنه الطريق الوحيد في التفريق بين المعاني.

نستنتج مما تقدم أن لفظ (القسط)، يطلق على معنيين متضادين هما (العدل والجور) وبهذا التقى فيما ذكره الطيبي عن البغوي في تفسيره لدلالة (القسط)، وإيراده المعنى له، وبين ما فسره لـ(أقسط) مع اتفاقه مع أصحاب المعاجم اللغوية، وعلماء اللغة والحديث. فذكر في الحديث "فضل العدل، في جميع الأمور وعظم ثواب فاعله"⁽⁷⁾ فلفظ (المقسطين) الوارد في الحديث هم (العادلين) ضد (القاسطين) الجائرين، "فهم المقربون عند الله"⁽⁸⁾، ومكرمون لديه، مرتفعون على أماكن عالية غالية ومنوره، كأنها خلقت من نور، ويحتمل قصد بذلك (المنبر) سمي به لارتفاعه، ويحتمل أن يكونوا على منابر (حقيقة) على ظاهر الحديث، وكناية عن المنازل الرفيعة ويكن أن يجمع بينهما، لأن من كان على منابر، فهو أعلى مرتبة ثم نزه ربه سبحانه وتعالى عما سبق، إلى فهم من لم يقدر الله حق قدره⁽⁹⁾.

قسط

1- قسط (فعل)	1- أقسط (أفعل) التفضيل
2- العدل والجور	2- العدل

(1) لسان العرب: 378/7.

(2) مقاييس اللغة: 85/5.

(3) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: 60/4.

(4) ينظر: كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية: 98/2.

(5) اسم التفضيل في القرآن الكريم دراسة دلالية: 120/1.

(6) ينظر: المصدر السابق: 120/1.

(7) تطريز رياض الصالحين: 428.

(8) الكاشف: 2571/8.

(9) ينظر: مرقاة المفاتيح: 2404/6.

- 3- ثلاثي مجرد
4- من الأضداد
3- افتراق (فعل وأفعَل)
"خَفَر - أَخْفَر"
- 3- رباعي مجرّد
4- تعديّ الفعل (بالهمزة)

فسّر الطيّبي ما ورد في الحديث الشريف للفظّة "تَخْفَرُوا" مشيراً إلى الفرق فقال: هي من: "أخفرت الرجل: إذا نقضت عهده، وخفرتة: أمنتّه وحميتّه"⁽¹⁾، فالفرق واضح بين "أخفر وخفر" ومن خلال كلام الطيّبي اتضح أنّهما من الأضداد، لأن الأول يدلّ على النقيض، أي: نقض العهد، والثاني: يدلّ على حفظه، فإن اختلاف الصيغ بينهما بدوره أدى إلى اختلاف دلالة الأفعال. وعزز ذلك بقوله، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، قال: "كان رسول الله إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصيته بتقوى الله فإنكم أن تخفروا ذممكم وذمم أصحابكم أهون من أن يخفروا ذمة رسول الله، وإن حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم...."⁽²⁾.

وعند تتبع الدلالة اللغوية (للخَفَر) في المعاجم، ذكره ابن فارس إذ قال: "هو أصلان: أحدهما: الحياء والآخر: المحافظة، أو ضدّها"⁽³⁾. فقل: خَفَرْتُ الرجلَ خفرةً: إذا أجزتّه، وكنتُ له خفيراً، أي: حامياً وكفياً⁽⁴⁾. وقيل: الاسم من ذلك كُلُّ الخُفرة والخُفارة والخُفارة - بالفتح والضم - الأمان وهو من ذلك الأول⁽⁵⁾. وكما يأتي "الخُفر: بمعنى: الذمة والأمان"⁽⁶⁾ وهو العهد أيضاً، كما في قوله (ﷺ): "من صلى الصبح فهو في خُفرة الله" أي: في ذمّامه وعهده⁽⁷⁾. وما يُضاد الأصل الأول يقال: أخفرت الرجل، إذا نقضت عهده، وهو كما في خَفِيت وأخفيت⁽⁸⁾.

فالفرق واضح ما بينهما وهما من الأضداد، فالأول: يدلّ على الحفظ والأمان وهو (خَفَر)، والثاني: نقيضه وهو (أَخْفَر): أي: غدر وخان به ونقض عهده⁽⁹⁾. وأيد الزجاج هذه التفرقة في "فعلت وأفعلت". وقيل: إن الفرق واضح وهي الهمزة في الفعل (أخفرت) التي وضعت للإزالة، أي: أزالته خفارتة: كاشكيتة: إذا أزلت شكواه⁽¹⁰⁾. وعن الفيروزآبادي قال: كأخفرة (بالهمزة)، أن: فَعَلَ وأَفْعَلَ فيه سواء، كلاهما للنقض

(1) الكاشف: 2697/8.

(2) موطأ مالك، تح: عبد الباقي: 448/2، رقمه (11)، وسنن أبي داود، ت: الأرئؤوط: 256/4 باب في (دعاء المشركين) وينظر: الكاشف: 2697/8 "الحديث بأكمله".

(3) مقاييس اللغة: 203/2.

(4) ينظر: لسان العرب: 254/4.

(5) المصدر السابق: 254/4.

(6) المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث: 956/1.

(7) تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، الفهري: 447.

(8) ينظر: الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: 171.

(9) ينظر: أدب الكاتب: 363.

(10) فعلت وأفعلت: 73.



(1). وعلى هذا (فَحَفَر) من الأضداد، وأما (أَخْفَر) للنقض لا غير، والهمزة فيه للسلب، بناء على أن الأصل: "خَفَرَ" يَذُلُّ على الحفظ والأمان. وكما قيل أيضاً إن "فَعَلَ وَأَفْعَلَ" إذا كان في فعلٍ واحدٍ فإن "أَفْعَلَ" متعدٍ، و"فَعَلَ" لازم، ويأتي (أَفْعَلَ) لمعانٍ آخر غير التعدي، وهي: الصيرورة، والسلب، والتعريض⁽²⁾.

وما استنتجهُ الطيبي لا يخالف أهل اللغة في تفرقة بين (الفعلين) فجعل دلالة (أَخْفَر): من نقض العَهْد (وَحَفَرَ من الحفظ والأمان). فالاختلاف في (همزة السلب) الموجودة في (أَخْفَر) أدت إلى تغير المعنى ومفارقته للفعل (خَفَرَ). فإن اختلاف الصيغة الصرفية، أدى إلى تغير المعنى⁽³⁾. فدلالة (الْخَفَر) في الحديث حُمِلَتْ على المعنى الثاني، وهي من (النقض) أي: نقض العَهْد. فجاء في معنى الحديث وهي: أن لا تجعل لهم ذمة الله مئة قد ينقضها من لا يعرف حقها وكذلك ألا تعاملوا معاملة الغادر في نقض عهده⁽⁴⁾. وذكر الطيبي أن هذا النهي تنزيه "أي لا يجعل لهم ذمة الله فإنه قد ينقضها من لا يعرف حقها وينتهك حرمتها بعض الأعراب وسواد الجيش"⁽⁵⁾.

خفر (الأضداد)

أَخْفَر (أَفْعَلَ) متعدٍ
نقض العَهْد

خَفَرَ (فَعَلَ) لازم
الحفظ والأمان
4- افتراق (فَعَلَ وَفَعَلَ)
"نَمِيَّتُهُ – وَنَمِيْتُ"

وجه الطيبي دلالة الاختلاف في قراءة (وينمي خيراً) وأورد فرقاً فيما ذكره صاحب النهاية في الحديث الشريف: قال: "نميتُ الحديث أنميّه، إذا بلغته على وجه الإصلاح وطلب الخير، أما: إذا بلغته على وجه الإفساد والنميمة قلت (نميتُهُ – بالتشديد) هكذا قال أبو عبيد وابن قتيبة وغيرهما من العلماء، وقال الحربي: إن (نمى) مشددة، أما أكثر المحدثين يقولون (مخففة) وهذا لا يجوز ورسول الله (ﷺ) لم يكن يلحن ومن خفق لزمه أن يقول (خيراً) بالرفع وهذا ليس بشيء، فإنه ينتصب بـ(نمى) كما انتصب بـ(قال) وكلاهما على زعمه لازمان. وإنما (نمى) متعدٍ: يقال نميت الحديث أي رفعته وأبلغته⁽⁶⁾ وجاء ذلك فيما ورد الحديث عن النبي (ﷺ): "ليس الكذابُ الذي يُصلحُ بين الناس، ويقولُ خيراً، وينمي خيراً"⁽⁷⁾ ومن خلال كلام الطيبي تبين أن هناك فرقاً بين الصيغتين (فَعَلَ) و(فَعَّلَ) فقد أراد بـ(نمى) الحديث، على سبيل

(1) ينظر: القاموس المحيط: 494-495، وتاج العروس من جواهر القاموس: 206/11.

(2) مخالفة القياس والأفصح في نظر النحويين واللغويين من خلال الصحيحين جمعاً ودراسة، إبراهيم صمب: 764.

(3) ينظر: الكاشف: 2697/8.

(4) ينظر: مرقاة المفاتيح: 2528/6.

(5) الكاشف: 2697/8.

(6) الكاشف: 3116/10، وينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: 121/5.

(7) مسند أحمد، مخرجاً: 240/45 رقمه (27272)، وصحيح البخاري: 183/3 رقمه (2692) باب (ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس)، وينظر: الكاشف: 3116/10.

الخير، أي: لا تكلف فيه ولا مبالغة، وأما ما قصدته (بالتشديد) - نَمَى - على سبيل الشر، فيه مبالغة، حتى يأتي الفساد بسببه فالسياق يفيد أن (نَمَى) المجرد، نقل الحديث على وجه الخير، وأما (نَمَى) المضعف، يفيد الإزالة والسلب، أي: إزالة وسلب ما فيه من الإصلاح والصدق قصداً للإفساد، فالتشديد يفيد الكثرة والتكرير في الفعل (1).

فإن دلالة الفعل (نَمَى) في المعاجم اللغوية: "أصل، يدلُّ على ارتفاع وزيادة: نَمَى المال ينمى، وزاد" (2)، يقال منه أيضاً: نَمِثُ الحديث إلى فلان نَمِثاً: إذا أَسَدَّدْتُهُ وَرَفَعْتُهُ (3). وإن العرب تفرق بين (نَمِثَ) مخففاً، وبين (نَمِثَ) مشدداً بما وصفت، وقيل: لا اختلاف بين أهل اللغة في ذلك (4). وذكره الزجاج: "ويأتي هذا في فَعَلْتُ وأفعلت أيضاً: أي نَمِثُ الشيء وأنمِثَه بمعنى واحد، وفي فصيح (ثعلب) نَمَى ينمي أي: ازداد وكثر" (5).

فالسمة الجامعة لدلالة الفعل (نَمَى) تحمل معنى واحد، من الزيادة والكثرة، ولكن اختلفت دلالاته بالتشديد عن التخفيف، فنتجت عنه دالتان متضادتان للفعل (نَمَى) غير (نَمَى) وهذا ما استنتجته الطيبي أيضاً (فالتخفيف: التبليغ) على وجه الإصلاح وطلب الخير، فالتشديد أضاف معنى مغاير (لنَمَى) أي: الإفساد والنميمة أي إن الطيبي أراد بالنماء (البلاغ) ولكن بطريقة ضدية بسبب دلالة التشديد والتخفيف للفعل (نَمَى) وما ورد في الحديث، على وجه الخير والإصلاح لقوله "ينمي خيراً" فهو من النماء لأن لما يبلغه. وإن الكذب في الإصلاح بين اثنين أن ينمي من أحدهما إلى صاحبه خيراً، ويبلغه جيداً، وإن لم يكن يسمعه منه بقصد الإصلاح (6).

نَمَى (الزيادة والكثرة)

نَمِثَهُ (التشديد) من (فعل)
المبالغة والتضعيف،
وهو التبليغ على وجه الإفساد

نَمِثُ (بالتخفيف) فعل
(التبليغ على وجه الإصلاح)

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المطبوعة

- (1) ينظر: مقاييس اللغة: 479/5.
- (2) المصدر نفسه: 479/5.
- (3) ينظر: تهذيب اللغة: 371/15.
- (4) ينظر: لسان العرب: 342/15.
- (5) التوضيح لشرح الجامع الصحيح: 17/17.
- (6) ينظر: فيض القدير: 359/5.

- 1- أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية: الدكتورة نجاة عبد العظيم الكوفي، دار الثقافة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1409 هـ - 1989 م.
- 2- أدب الكاتب: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276 هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ط4، 1963 م.
- 3- الأضداد: أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن دعامة الأنباري (ت: 328 هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، 1407 هـ - 1987 م.
- 4- الإمام الحافظ شرف الدين (الطبيي) ومنهجه في كتابه (الكاشف): أطروحة دكتوراه تقدمت بها: فاتن حسن عبد الرحمن حلواني، كلية الدعوة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، بإشراف: وصي الله محمد عباس، 1419 هـ - 1988 م.
- 5- الإيجاز في شرح سنن أبي داود: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676 هـ)، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية: عمان، الاردن، ط1، 1428 هـ - 2007 م.
- 6- الإيجاز في شرح سنن أبي داود: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676 هـ)، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية: عمان، الاردن، ط1، 1428 هـ - 2007 م.
- 7- التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول (ﷺ): الشيخ منصور علي ناصف، دار الفكر، بيروت، 1997 م.
- 8- تاج العروس من جواهر القاموس: أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي (ت: 1205 هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- 9- تاج اللغة وصحاح العربية: (الصحاح): أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393 هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط4، 1407 هـ - 1987 م.
- 10- التحرير لإيضاح معاني التيسير: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسيني ثم الصنعاني أبو إبراهيم عز الدين المعروف كأسلافه بالأمير (ت: 1182 هـ)، حققه وعلق عليه وضبط نصه: محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1433 هـ - 2012 م.
- 11- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح: شهاب الدين أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو جعفر الفهري المقرئ المالكي (ت: 691 هـ)، المحقق: د. عبد الملك بن عيضة الثبتي، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة/ جامعة أم القرى - مكة المكرمة، 1418 هـ - 1997 م.
- 12- تطريز رياض الصالحين: فيصل بن عبد العزيز بن أحمد المبارك النجدي (ت: 1376 هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن عبدالله بن إبراهيم الزير آل حمد، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1433 هـ - 2002 م.
- 13- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي أبو منصور (ت: 370 هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001 م.

- 14- التوضيح لشرح الجامع الصحيح: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: 804هـ)، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق – سوريا، ط1، 1429هـ - 2008م.
- 15- الزينة في الكلمات الإسلامية العربية: أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي (ت: 322هـ)، عارضه بأصوله وعلق عليه: حسين بن فيض الله الهمداني، ط1، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، 1415هـ - 1994م.
- 16- شرح أبي داود (العيني): أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني (ت: 855هـ)، المحقق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420هـ - 1999م.
- 17- شرح السنة: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي (ت: 516هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط2، 1403هـ - 1983م.
- 18- شرح صحيح البخاري، ابن بطلال: أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت: 449هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ط2، 1423هـ - 2003م.
- 19- شعب الإيمان: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت: 458هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، ببومباي – الهند، ومكتبة الرشد، الرياض بالتعاون مع الدار السلفية، وطبعة (دار الكتب العلمية)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني، 1410هـ.
- 20- الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت: 395هـ)، الناشر محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ - 1997م.
- 21- صحيح مسلم: مسلم بن حجاج، أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 22- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- 23- فعلت وأفعلت: إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (ت: 311هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور: رمضان عبد التواب والدكتور صبحي التميمي: مكتبة الثقافة الإسلامية، القاهرة، 1415هـ - 1995م.
- 24- فيض القدير شرح الجامع الصغير: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي القاهري (ت: 1031هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط1، 1356هـ.
- 25- القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت – لبنان، ط8، 1426هـ - 2005م.
- 26- لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الأفرقي (ت: 711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
- 27- المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث: محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني أبو موسى (ت: 581هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، وإحياء

- التراث الإسلامي، مكة المكرمة، دار المدين، جدة - المملكة العربية السعودية، ط1، ج1 (1406هـ - 1986م)، ج2 (1408هـ - 1988م).
- 28- مخالفة القياس والأفصح في نظر النحويين واللغويين من خلال الصحيحين جمعاً ودراسة: إبراهيم صمب انجاي، الجامعة الإسلامية، السعودية، 1429هـ - 2008م.
- 29- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: علي بن سلطان محمد أبو الحسن نور الدين الملا الهروي (ت: 1014هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط1، 1422هـ - 2002م.
- 30- مسند أحمد، مخرجاً: أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: 241هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبدالله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ - 2001م.
- 31- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي أبو العباس (ت: 770هـ)، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية.
- 32- مصنفات اللحن والتنقيف حتى القرن العاشر الهجري: الدكتور أحمد محمد قدور، وزارة الثقافة وإحياء التراث العربي، دمشق، 1996م.
- 33- معالم السنن: أبو سليمان حمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف (بالخطابي) (ت: 388هـ)، المطبعة العلمية، حلب، ط1، 1351هـ - 1932م.
- 34- مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، الرازي (ت: 395هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هاون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
- 35- موطأ الإمام مالك: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: 179هـ)، صححه ورقمه وخرّج احاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 1406هـ - 1985م.
- 36- النظم المستعذب في تفسير غريب الفاظ المذهب: محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطل الركي (ت: 633هـ)، دراسة وتحقيق: د. مصطفى عبد الحفيظ سالم، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ج1، 1988م، ج2، 1991م.
- 37- النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: 606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ - 1979م.
- 38- هداية الساري تهذيب منار القارئ شرح مختصر كتاب (عمدة القاري في شرح البخاري): هذب الكتاب وصحّحه: حسام عبد الرؤوف عبد الهادي مصطفى، ط1، 1439هـ.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية

- 1- اسم التفضيل في القرآن الكريم دراسة دلالية، رسالة ماجستير تقدم بها: رياض يونس خلف الجبوري، كلية التربية، جامعة الموصل، بإشراف: الاستاذ المساعد الدكتور: هاني صبري علي آل يونس، 1426هـ - 2005م.

